14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

www.14october.com

اقتصاد محلي

إعداد/أمل حزام مذحجي

المؤسسة الاقتصادية تنفي أخباراً تسيء لمديرها المساعد

صنعاء/ متابعات :

كذبت المؤسسة الاقتصادية اليمنية الأخبار التي أساءت لمديرها العام المساعد محمد عبد الجبار المعلمي، معتبرة أن هذه الأنباء عارية من الحقيقة ولا أساس لها من الصحة وأكدت في بلاغ لها أن المدير العام المساعد في مهمة عمل رسمية خارج البلاد ضمن وفد من قيادة المؤسسة يضم نواب المدير العام عبدالله محمد قايد الكهالي وطواف سعد طواف ومدير العلاقات الخارجية سعيد احمد علي".

واعتبرت أن الخبر المنشور محض افتراء ولا أساس له من الصحة حيث أن الأخ محمد المعلمي من أفضل الكفاءات المشهود لها داخل المؤسسة وبشهادة الجميع.

وأشارت إلى عدم وجود أي خلافات مع المدير العام للمؤسسة حافظ معياد، فمنذ صدور القرار الجمهوري بتعيين الأخ حافظ معياد وجميع منتسبي المؤسسة يعملون معه بروح الفريق الواحد للوصول إلى النجاح المنشود.

وطالبت المواقع المضللة بتحري الدقة والمصداقية ونشر الرد مع احتفاظها بالحق القانوني في مقاضاتهم.

من جانبه نفى فرع المؤتمر الشعبي العام بأمانة العاصمة الأنباء الكاذبة وأكد أن الدائرة الخامسة بفرع الأمانة تقوم بأداء واجبها على أكمل وجه تحت قيادة الأخ محمد عبدالجبار المعلمي رئيس الدائرة.

وأوضح أن ما جاء في هذه الأخبار الكاذبة غير صحيح مؤكداً أن الأخ محمد عبدالجبار المعلمي رئيس الدائرة الخامسة مكلف بمهمة رسمية من جهة عمله "المؤسسة الاقتصادية" إلى خارج البلد، وهو من قام بتكليف نائبه الأخ محمد يحيى النمري نائب رئيس الدائرة للقيام بأعمال رئيس الدائرة حتى عودته من الخارج حسب النظام الداخلي واللوائح التنظيمية للمؤتمر.

وطالب البلاغ مواقع نشرت الأخبار المضللة بنشر الرد وتحري الدقة والمصداقية في ما تنشره من أخبار مع الاحتفاظ بالحق القانوني أمام الجهات القضائية.

مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات :

توسعة الهاتف الثابت واستكمال مشروع (325) ألف خط من ضمن المشاريع التي تم تنفيذها خلال عام 2010

إجمالي المواقع المستضافة في (يمن نت) حتى نهاية 2009م (627) موقعا

المؤسسة تولي اهتماما كبيرا بالمشاريع المرتبطة بالاستراتيجيات الشاملة للدولة

علي ناجي نصارى

تحقق المؤسسة العامة للاتصالات سياساتها وأهدافها المستقبلية التي رسمتها تجاه خلق نقلة نوعية في هذا القطاع وتعمل على مستوى المحافظات لتوسيع رقعة استخدام وسائل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المجتمع اليمني لتقليص الهوة الرقمية ومواكبة المتغيرات العالمية الحديثة والمساهمة في تحويل اليمن إلى دولة منتجة ومستخدمة لتطبيقات تقنيات العصر والارتقاء باليمن إلى مستوى عال لصالح التنمية الاقتصادية والتحديات التي تواجهه.

وهناك العديد من المشاريع التي تم تنفيذها خلال عام 2010 منها توسعة الهاتف الثابت واستكمال مشروع (325) ألف خط وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الانتقال إلى شبكة الجيل التالي (NGN) من حيث توفير المتطلبات الخاصة بهذه المرحلة وملحقاتها وإحلال بقية السنترالات القديمة بوحدات جديدة (MSAN) في بعض محافظات الجمهورية من خلال تركيب وإعادة توزيع وحدات السنترالات غير المستغلة وتوسعة مواقع بحاجة إلى خطوط إضافية للاستفادة من السعات الشاغرة في تلك المواقع بحسب الطلبات، مع توسعة الشبكات الخارجية للمشتركين في مواقع السنترالات.

صحيفة (14 أكتوبر) التقت بالدكتور / علي ناجي نصارى مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات وكانت الحصيلة كالآتي:

أن أهم البيانات الإحصائية عن قطاع الاتصالات في اليمن حتى نهاية عام 2010م، والسعات الهاتفية المجهزة إلى نهاية العام 2010م تشير إلى أن الخطوط بلغت (1.336.824) خطاً هاتفياً، بينما في عام 2009 كانت (1.336.824) خطاً، وبلغت الخطوط الهاتفية العاملة (1.046.208). في عام 2009 بينما كانت (996.981) خطاً.

وأكد المدير العام لمؤسسة الاتصالات خلال اللقاء أن عدد المحطات الريفية والمقويات بلغت (1.319) بينما كانت (1.297) محطة والسعات المجهزة في المحطات الريفية بلغت (227.717) خطاً هاتفياً بينما كانت، في عام 2009 (211.051) خطاً، مشيراً إلى أن عدد الخطوط الهاتفية الريفية العاملة بلغت (185.263) خطاً في عام 2009 كانت (174.176) خطاً. وأضاف في حديثه انه بلغ عدد مراكز الاتصالات حتى نهاية عام 2010م (15.992) مركزاً بينما كانت في عام 2009 (15.345) مركزاً ووصل إجمالي عدد مقاهي الإنترنت حتى نهاية العام إلى (1.004). بينما كانت (989) مقهى، أما بالنسبة لعدد مشتركي الإنترنت Dail Up (مؤسسة + تليمن) حتى نهاية العام (484.114) ووصل عدد مشتركي الانترنت ADSL (مؤسسة + تليمن) حتى نهاية العام (79.185) و بدأ العمل في هذه الخدمة منذ بداية العام 2005م. وكان إجمالي مشتركي الانترنت (مؤسسة + تليمن) حتى نهاية 2010م (563.299)، قد بلغ المشتركون في عام 2009 (455.429) مشتركاً.

المواقع المستضافة في البوابة اليمنية للأنترنت

أما بالنسبة لنشاط استضافة وتصميم المواقع فأشار علي ناجي نصاري إلى انه قد بلغ إجمالي المواقع المستضافة في البوابة اليمنية للانترنت (يمن نت) حتى نهاية عام 2009م (627) موقعا تنوعت ما بين تجارية وحكومية وتعليمية ومنظمات وشبكات، وعدد الجهات المرتبطة عبر القنوات المؤجرة لأغراض الانترنت 139 جهة، وعدد النقاط الفرعية المرتبطة عبر القنوات المؤجرة لأغراض نقل المعلومات بلغت (1.386) نقطة.

وأوضح المدير العام لمؤسسة الاتصالات أن المؤسسة تولي اهتماما كبيرا بالمشاريع المرتبطة بالاستراتيجيات الشاملة للدولة ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي مثل إستراتيجية التخفيف من الفقر وذلك عبر مشروع تطوير خدمات الاتصالات الريفية في عدة مشاريع منها مشروع التجمعات السكانية العديدة والمتفرقة ذات الكثافة القليلة التي تعيش في المناطق الريفية والنائية في ظروف قاسية وتضاريس جغرافية متنوعة منها الجبلية الوعرة والسهلية والصحاري المترامية الأطراف والجزر المتفرقة المقطوعة في عرض البحر. موضحاً بأنها ستقوم بتلبية احتياجات المواطنين في التجمعات السكانية عبرالأنظمة المتنوعة العاملة بين كبائن تستخدم على مسارات كابلات الألياف الضوئية وأخرى تعمل عبر الراديو (أنظمة النواقل الرقمية DLC) وأنظمة تعمل لاسلكيا تخدم المناطق الوعرة والجبلية والجزر (الهاتف اللاسلكي WLL).

احتياجات السوق وطلبات المشتركين

واختتم نصاري حديثه بان المؤسسة تحرص على مواكبة التطورات التقنية وثورة التكنولوجيا ساعية إلى توفير الخدمات الجديدة التي تلبي احتياجات السوق وطلبات المشتركين، من خلال مشروع البرنامج الوطني لتقنية المعلومات بتوفير الأنظمة والبرمجيات وقواعد البيانات اللازمة لها لتجهيز المرحلة الثانية للبنية التحتية لشبكة المعلومات العامة والخاصة بالشبكة الواسعة WAN وأمن المعلومات والشبكات واستكمال إنشاء شبكة نظام البصمة وتعميمه على فروع المؤسسة وتطوير النظم البرمجية والتطبيقات اللازمة للمؤسسة لأتمتة الأعمال وترقية النظم الموجودة بما يلبي متطلبات العمل وتحقيق تكاملية وتوافق مع التحديث في بيئة العمل وبناء وتجهيز نظام إدارة العلاقات مع الزبائن (CRMS) واستكمال بناء نظام الـ (ERP) مجموعة أنظمة متكاملة لتنظيم الموارد "المالية، التجارية، المشتريات والمخازن....الخ" بالإضافة إلى ما سيتم في جانب الإنترنت وتراسل المعطيات من خلال إضافة Access Server لـ (12) موقعاً جديداًواستحداث مواقع جديدة لخدمة الـ (WI-MAX) وتوسعة في شبكة الـ (WI-MAX) وإضافة مواقع لشبكة الإنترنت اللاسلكي (الـWi-Fi) والتوسعة في نقاط التواجد في شبكة الـ (Dial up) .

لقاء / أمل حزام المذحجي

القانون العام وحماية الأموال العامة

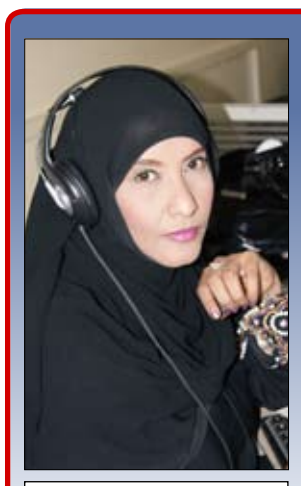

أمل حزام المذحجي

تعرف الأموال العامة بأنها الوسيلة المادية التي تعتمد عليها الإدارة لأداء وظيفتها في تقديم الخدمات للجمهور، و يمثل الموظفون الوسيلة البشرية العاملة في المرافق العامة بشكل منتظم لخدمة جمهور المواطنين. ويأتي دور القانون العام الذي يشمل في بنوده قواعد القانون الخاص وذلك يرجع إلى ضرورة تنظيم العلاقات الخاصة المستمرة للدولة و تقييد الحريات الفردية بقواعد لا يمكن مخالفتها.

ومن هنا نرى أن القانون سواء كان عاما أم خاصا يهدف إلى تحقيق النظام العام في المجتمع، أي تحقيق المصلحة العامة فالملكية في إطار القانون الخاص مثلا تحقق وظيفة اجتماعية، والقانون لا بد أن يهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية. فقانون الأسرة مثلا قانون خاص ويقوم على أساس تنظيم المصلحة الخاصة من خلال تنظيم الأسرة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي بين شرائح المجتمع.

و هناك آراء مختلفة بأن القانون العام له جانبه المالي المتعلق بالضرائب و الرسوم والأموال العامة بما أن الدولة تكون طرفا في العلاقة القانونية باعتبارها صاحبة السيادة أما القانون الخاص فهو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض و بين الدولة.

وتلعب المؤسسات العامة دورها هنا من خلال إخضاعها من حيث إرادتها و نظامها القانوني و المالي للقانون العام و لكن إذا أبرمت عقودا مع الأفراد كالبيع أو الإيجار فيحكم هذه العلاقة القانون الخاص لحماية مصالحهم استناداً لقانونين تدعم هذا التوجه لدعم المشاركة في التنمية من خلال القطاع الخاص كشريك أساسي حيث لا يجوز اكتساب الأموال العامة بالتقادم، ولا يجوز توقيع الحجز عليها.

والحماية القانونية للأموال العامة أهم الموضوعات التي تعمل على تحسين وتطوير الكيان الاقتصادي الإداري في أي دولة. وأصبحت الدولة الحديثة والمعاصرة في النشاط الاقتصادي تبنى بمشاركة الأفراد في ممارسة هذا النشاط في مجالات مختلفة، فالمال العام هو الوسيلة لتحقيق الغرض بالشكل الدقيق ولذلك فإن تعتبر حماية الأموال العامة قانونا تحافظ على استمرارية و ديمومة المرافق الادارية في خدمة الصالح العام، واقتصاد الدولة وتجارتها.

وفي الأوانة الأخيرة توجهت العديد من الدول نحو تشديد إجراءات حماية المال العام والتأكيد على ضرورة المحافظة عليها وحسن استغلالها، بحيث أصبح هناك بند في القانون ينص على الحماية القانونية في صلب الدستور.

بينما يوجد قانون مبعثر وموزع بين مواد مختلفة في القانون الدستوري والقانون المدني والقانون الجنائي.

ارتفاع إنتاج اليمن من الحبوب الغذائية إلى أكثر من مليون طن في (2010م)

صنعاء / سبأ :

حقق اليمن ارتفاعاً في إنتاج محاصيل الحبوب الغذائية خلال العام الماضي وصل إلى أكثر من مليون طن مسجلاً أعلى معدل إنتاج خلال السنوات الماضية.

حيث بلغ إنتاج الحبوب الغذائية المختلفة (الذرة، الذرة الشامية، الدخن، القمح، الشعير) في العام 2010م مليوناً و13 ألف طن تقريباً بزيادة 338 ألفا و455 طنا عن العام 2009م وبنسبة زيادة قدرها 33,4 بالمائة.

ووفقاً لبيانات الإحصاء الزراعي فإن أعلى إنتاجية لليمن من هذه الحبوب في العام 2007م وصلت إلى نحو 940 ألفا و832 طنا مقارنة بـ 713 ألفا و739 طنا في 2008م، و674 ألفا و490 طنا في 2009م.

وتشير البيانات إلى أن الرقعة المزروعة بمحاصيل الحبوب الغذائية (الذرة، الذرة الشامية، الدخن، القمح، الشعير) توسعت لتصل إلى 927 ألفا و303 هكتارات في العام الماضي مقارنة بـ 677 ألفا و716 هكتاراً في 2009م مسجلة زيادة قدرها 26,9 بالمائة.

وأرجع وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي الزيادة الملحوظة في إنتاجية محاصيل الحبوب الغذائية إلى الأمطار الغزيرة التي شهدتها اليمن في الموسم الزراعي الماضي التي أثرت بشكل ايجابي على زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل عام خاصة محاصيل الحبوب الغذائية التي تعتمد بدرجة رئيسية على مياه الأمطار.

وأوضح الحوشبي أن حزمة التدخلات والبرامج والأنشطة التي نفذتها الوزارة خلال العام الماضي أسهمت بفاعلية في رفع إنتاجية الوحدة الواحدة من المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية المختلفة لاسيما الحبوب الغذائية لتوفير الأمن الغذائي.

وقال « سعت الوزارة إلى دعم إنتاجية الحبوب الغذائية من خلال تكثيف وتعزيز جهود الإرشاد الزراعي وتعميم أنشطته على مناطق ومحافظات الجمهورية كافة، إلى جانب توفير البذور المحسنة والمدخلات الزراعية الأخرى من أسمدة ومستلزمات زراعية وأنظمة ري وغيرها».

وأشاد الوزير الحوشبي بدور الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي في استنباط أصناف محسنة عالية الإنتاجية والجودة ومقاومة للجفاف والآفات بما يساعد في تحقيق عائدات اقتصادية مجزية للمزارعين.

وبحسب بيانات الإحصاء الزراعي فإن إنتاجية اليمن من الحبوب الغذائية المختلفة العام الماضي توزعت على 507 آلاف و302 طنا من الذرة، و265 ألفا 432 طنا من القمح، و111 ألفا و135 طنا من الدخن، إضافة إلى 89 ألفا و454 طنا ذرة شامية و39 ألفا و622 طن من الشعير.

وأظهرت البيانات أن محافظة الحديدة تصدرت قائمة المحافظات الأكثر من حيث انتاجية وزراعة محاصيل الحبوب الغذائية العام الماضي حيث بلغ إنتاجها من الحبوب 209 آلاف و596 طنا من مساحة مزروعة قدرها 223 ألفا و595 هكتارا، تلتها محافظة صنعاء من حيث الإنتاجية بواقع 107 آلاف و803 أطنان ثم محافظة حجة من حيث المساحة بواقع 105 آلاف و689 هكتاراً.

وتعتمد زراعة محاصيل الحبوب الغذائية في اليمن على مياه الأمطار حيث تنتشر زراعتها في المدرجات والأودية والقيعان الزراعية وعلى نطاق واسع في المحافظات.

وتعد ندرة الأصناف المحسنة من البذور وشحة المياه ومحدودية الحيازات الزراعية لدى بعض المزارعين من أبرز المعوقات التي تواجه زيادة إنتاجية محاصيل الحبوب الغذائية في اليمن.

دراسة حديثة تؤكد الأثر السلبي البالغ للفساد على الاقتصاد والمجتمع

عدن / سبأ :

أكدت دراسة حديثة ضرورة السعي الجاد لمكافحة الفساد للإسراع في عملية التنمية في اليمن باعتبارها ظاهرة خطيرة تضر بالاقتصاد الوطني وأفراد المجتمع.

واعتبرت الدراسة - التي أعدها الأستاذ المشارك بكلية الاقتصاد بجامعة عدن الدكتورة ابتهاج سعيد الخيبة بعنوان "أثر الفساد على الاقتصاد الوطني" - الفساد من أهم العوامل الطاردة للاستثمار المحلي والأجنبي.

وأوضحت الدراسة أن تجفيف منابع الفساد ليست مسؤولية الدولة فقط ولا تقتصر على تشريع وسن القوانين وتشكيل هيئات ووحدات ومجالس لمكافحته بل هي قضية مجتمعية تشارك فيها الدولة مع المواطنين وجميع منظمات المجتمع المدني.

وأشارت الدراسة إلى أن طرق مكافحة الفساد تعتمد على رفع الوعي الديني والأخلاقي والثقافي والاجتماعي للفرد منذ الطفولة وفي مراحل الدراسة الأولى بحيث ينشأ المرء على القيم الحميدة والأخلاق العالية ويدرك أن الفساد آفة خطيرة ذات أبعاد مدمرة للإنسان والمجتمع بشكل عام بمختلف أشكاله السياسي الإداري والمالي والأخلاقي.

ولفتت إلى الأثر البالغ للفساد على عملية التنمية الاقتصادية التي تواجه تحديات كبيرة منها المشكلة السكانية وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدم قدرة الاقتصاد على إيجاد فرص عمل ما يزيد من البطالة.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات للتصدي لهذه الظاهرة بانتهاج مبادئ الشفافية وتنفيذ برنامج قومي متكامل يأخذ في عين الاعتبار كافة الجوانب المرتبطة بالفساد بالإضافة إلى إصلاح قانون الأجور والحوافز وتقديم الفاسدين إلى العدالة وتشجيع المسئولين والعاملين الذين يؤدون واجبهم بنزاهة عالية وتكريمهم عبر وسائل الإعلام.

وأكدت التوصيات ضرورة وضع نظم وقواعد تكفل تحقيق أخلاقيات الإدارة الصحيحة التي تمنع تعارض المصالح العامة والشخصية وتضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة والوصول إلى مستويات عالية من النزاهة والأمانة الوظيفية وأهمية دعم وسائل الإعلام للحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد.

وتطرقت الدراسة إلى تعريف الفساد وأنواعه وخصائصه وجرائمه المتمثلة في الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني وغسيل الأموال واختلاس الممتلكات العامة والرشوة والتزوير والتهرب الضريبي والغش والتلاعب في المزايدات والمناقصات.

واستعرضت ما اتخذته اليمن من إجراءات للحد من تلك الجرائم المتمثلة في إصدار قانون مكافحة الفساد وغسيل الأموال وتشكيل هيئة لمكافحة الفساد والهيئة العامة للمزايدات والمناقصات وإقرار الذمة المالية وغيرها من الإجراءات المتعلقة بالقضاء على هذه الظاهرة.

وأكدت الدراسة أن الفساد الإداري والمالي والسياسي بجميع أشكاله يجب أن تجف جذوره من منابعه الأساسية والقضاء على البيئة المحيطة به.. لافتة إلى أن تحقق ذلك يتطلب إرادة سياسية حقيقية في مكافحة الفساد.

وأشارت إلى أن اليمن تحظى بالعديد من الموارد الطبيعية والبشرية وتمتاز بموقع جغرافي مهم يمكنها من التقدم والتطور لكنها لازالت تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.